

تشظي الأحزاب الصغيرة في تونس يمنع وصولها إلى السلطة

نزيف الاستقالات يطال حركة مشروع تونس

تتسارع وتيرة الاستقالات والانشقاقات في الأحزاب السياسية التونسية، ما يندرج بحالة من التشظي الحزبي التي كثيرا ما تطفو على السطح بعد تكتلات وتوافقات تغلب المصالح الضيقة مقابل إهمال دورها الحقيقي المتمثل في إدارة الشأن العام والإصغاء لمطالب الشارع.

خالد هودي

نظام زين العابدين بن علي في يناير 2011، ثم تحولت تونس بعدها إلى نظام متعدد الأحزاب ووقع الترخيص لعدد الأحزاب وأهمها حزب حركة النهضة الإسلامية. ويمكن تلخيص الأحزاب التونسية في 5 عائلات فكرية وسياسية، وهي الليبرالية واليسارية والقومية العربية والإسلامية والبيئية. وتطرح الاستقالات مشكل تفكك الأحزاب ذات التمثيلية الصغيرة في البرلمان والتي لا تزال تبحث عن هوية سياسية قادرة على بلورة أفكار الناخبين والإقتراب من تصوراتهم بغية كسب ودهم واستغلالهم كخزان انتخابي يضمن استمرار وجودها.

ويبدو أن الأحزاب الصغيرة تفتقر لآليات عمل وخطط إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف على المدى المتوسط والبعيد، فضلا عن عدم توفرها على هيكلية ثابتة ورسيد مادي مهم لمواجهة نفقاتها وأنشطتها لتبقى على قيد الحياة.

ووصف الكاتب الصحافي والمحلل السياسي زياد الهاني واقع تفكك الأحزاب بـ"الانفجار الحزبي"، قائلا "إن الوضع الحزبي طبيعي في تونس نظرا لارتفاع عدد الأحزاب بعد 2011".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "أنه مع مرور الزمن سستتم عملية غلبة وتصفية طبيعية لأن العمل الحزبي يتطلب الكثير من الإمكانيات المادية والبشرية.. الأحزاب الصغيرة عندما تكونت كانت رغبة في التواجد لكنها تكتشف مع مرور الوقت أن الرغبة وحدها لا تكفي للتواجد".

وأشار إلى "أن هذه الأحزاب في غالب الأحيان تتشكل حول أشخاص يحولونها في ما بعد إلى نوع من الملكية الخاصة والخروج عن الزعيم غير ممكن خاصة عندما لا تتوفر نتائج توافق الطموحات الكبرى التي رسمت في البداية".

وتابع "من الضروري أن تتم مراجعة مرسوم الأحزاب عندما سيق النظر فيه لتحويله إلى قانون للتخصيص على

تونس - تعاني الأحزاب التونسية الصغيرة من حيث المنشأ والتأسيس والتمثيلية البرلمانية من عدم قدرتها على المحافظة على قياداتها المؤسسة والجديدة، وسرعان ما تسقط في واقع الانقسام والتفكك الذي يمهّد لتراجع العمل الحزبي وانذاره من الساحة السياسية. وتدفع الإكراهات السياسية القيادات والنواب نحو البحث عن إعادة التمرکز من جديد بين المحطات الحزبية والانصهار في الكتل النيابية لتحقيق مآرب شخصية بالأساس والبروز كاحسن ما يكون في المشهد. وأكدت مصادر إعلامية أن النائب عن كتلة الإصلاح الوطني نسرين العمري استقالت من حزب مشروع تونس. وتعد العمري ثالث نائب مستقل من الحزب بعد الأمين العام السابق حسونة الناصفي، وصهيب الوذان.

زياد الهاني

الأحزاب تتشكل حول أشخاص يحولونها إلى ملكية خاصة

بوجمعة الرميلى

مازلنا لا نملك أحزابا تتوفر على أهداف وبرامج

وفاز حزب مشروع تونس بأربعة مقاعد فقط في الانتخابات التشريعية التي شهدتها البلاد العام الماضي، ثم انصهر في كتلة الإصلاح الوطني التي تضم 16 نائبا.

وبلغ عدد الأحزاب السياسية في تونس 244 حزبا بحسب بيان حكومي في يونيو 2020.

وهيمن حزب التجمع الدستوري الديمقراطي على السياسة قبل سقوط



لا مبالاة سياسية بهوم الشارع

وعلى الرغم من أن بعضها يستند على إرث تاريخي، مثل الحزب الديمقراطي التقدمي، والتكتل من أجل العمل والحريات، والمؤتمر من أجل الجمهورية، إلا أن هذه الأحزاب اندثرت وفشلت في الاستمرار، وعجزت عن التحول إلى قوة فاعلة.

وبات واضحا أن أزمة الأحزاب السياسية التونسية هي عدم وصولها بعد إلى درجة النضج السياسي، وفهم معنى العمل الحزبي في بنيتها العميقة، باعتباره مدرسة للتربية السياسية للمواطن، بنخرط فيها، ليتدرج على مساهمته في الشأن العام.

وأفاد القيادي السابق بحركة نداء تونس بوجمعة الرميلى "أن المشهد السياسي في 2019 بني على فراغ ولاحتفنا تجزؤا كبيرا في البرلمان وفقا للعائلات السياسية المعروفة".

وتابع في تصريح لـ"العرب"، "أن بعض الأحزاب خلقت بمحض الصدفة والفجائية كحزب تونس الذي بنى حملته الانتخابية على محاربة الفقر أو أحزاب أخرى يمتلك أصحابها نوادي وجمعيات

وإثر تأسيسه في 2012 ووصوله إلى السلطة، دخل حزب حركة نداء تونس في موجة خلافات وصراعات، وحتى عندما أراد قياديوه الخروج من عقق الزجاجة عبر عقد المؤتمر التأسيسي، دخل الحزب في دوامة جديدة من التجاذبات بلغت حد استعمال العنف في ما بين أعضائه وقياديه، سرعان ما أعلنت عن تشظيه وخروجه المفير للجدل من المشهد السياسي.

والثلاثاء، أكد الأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد زياد لخصر في تصريح لإذاعة محلية أن تجربة الجبهة الشعبية كمكون سياسي "انتهت" لكنه أشار إلى أن نهاية الجبهة الشعبية "لا يعني نهاية اليسار في تونس".

حل كل الأحزاب التي لا تحترم نظمها الأساسية لأن العشرات من الأحزاب التي تكونت بعد 2011 لم تحترم حتى أبسط شروط الاحتتماعات الدورية وتحديد الهياكل التي يفرضها العمل السياسي، فضلا عن إقرار مسألة العتبة الانتخابية وتحصيل حد أدنى وهو ما سيدفع الحزبيات الصغرى ذات التوجهات المتقاربة للاندماج في ما بينها لتقوية حضورها وتأثيرها وإمكانية وصولها للبرلمان والمساهمة في تحديد القرار السياسي".

ورغم إجراء عدة مناسبات انتخابية، إلا أن حالة التشرذم الحزبي لا تزال قائمة، علاوة عن فشل الطبقة السياسية في إيجاد آليات فعالة لإدارة الخلافات بينها، والحفاظ على تماسكها، وانزلقت الأحزاب الناشئة إلى مسارات الفوضى والعبث التي أقصتها من المشهد.

وفشلت الأحزاب السياسية في بناء مؤسسات قادرة على تطوير المشهد السياسي، ودعم التحول الديمقراطي، وأصبحت حلبة للصراع، ومدخلا للانشقاقات المتتالية.

تونس تتمسك بالعودة المدرسية وسط تفشي كورونا

تونس - شدد وزير التربية التونسي فتحي السلاوتي، الجمعة، على إجبارية ارتداء الكمامات الواقية في المدارس من بين إجراءات أخرى استثنائية مع التمسك بتاريخ العودة إلى المدارس يوم 15 سبتمبر.

وعلى الرغم من تزايد الإصابات بفيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) بشكل متسارع في أنحاء البلاد، أعلن الوزير في مؤتمر صحفي الجمعة أنه لن يكون هناك أي تعديل لموعود انطلاق العام الدراسي.

وقال الوزير "ستكون عودة استثنائية بكل المقاييس بسبب الوضع الصحي. ستكون عودة صعبة وتدرجية.. ليس هناك من خيار آخر غير التعايش مع الوباء".

وأوضح السلاوتي أن الكمامات الواقية في المدارس (لمن سنهم أعلى من 12 عاما) ستصبح إجبارية وبمناوبة جزء من اللوآزم المدرسية، فيما ستوفر الوزارة 50 ألف كمامة واقية لتلاميذ أبناء العائلات الفقيرة. وحددت الوزارة خططا لاعتماد العودة التدريجية إلى المدارس ومن ثم المناوبة لتخفيف الضغوط على أقسام الدراسة وضمان تطبيق البروتوكول الصحي.

لكن تسود شكوك بشأن التقيد بالبروتوكول بسبب الوضع المتداعي للمدارس في المناطق الفقيرة. وقال الوزير "قمنا بتخصيص تمويلات لعمليات التعقيم. لكن مجهود الدولة غير كاف لذلك يجب أن نتضاهى جهود كل الأطراف".

وتجّه الوزارة إلى اختصار العطل المدرسية والتعميد في العام الدراسي بهدف استكمال المناهج الدراسية. وأحصت وزارة الصحة في آخر تحديث لها الخميس 465 إصابة جديدة بفايروس كورونا المستجد خلال 24 ساعة، وهو رقم غير مسبوq في البلاد منذ مارس الماضي.

اليقظة الأمنية تجهض مخططات الإرهاب في المغرب

محمد ماموني العلوي

صدمة العملية الإرهابية بالدار البيضاء في العام 2003، وذلك نظرا لطبيعة المحجوزات التي كانت تتوفر عليها الخلية الإرهابية والتفاصيل الموجودة، والتي تحيلنا إلى وجود نساب منفردة كانت تستعد لتفجيرات انتحارية.

وأوضحت إجراءات البحث أن جميع المشتبه فيهم، الذين بلغوا مراحل متقدمة في التخطيط والتحضير لمشاريعهم الإرهابية، كانوا قد قاموا بمهام استطلاعية قصد تحديد الأهداف المرع مهاجمتها بواسطة عمليات انتحارية باستعمال سترات مخففة، إيدانا بإحداث خسائر جسيمة وإعطاء وقع كبير لهذه العمليات الإجرامية، وذلك خدمة للأجندة التخريبية لتنظيم داعش.

وأكد المكتب المركزي للأبحاث القضائية، ضمن بيان توصلت "العرب" إلى نسخة منه، أن تنفيذ هذه العمليات الأمنية تم بشكل متزامن بمدن طنجة وتيفلت وتمارة والصخيرات، وأسفر عن توقيف خمسة متطرفين تتراوح أعمارهم ما بين 29 و43 سنة.

ويستنتج أكضيض بالقول "إنه من خلال المحجوزات يظهر أن الأجهزة الأمنية متيقظة تماما على الحدود المغربية وعبر منافذ التهريب بالكركرات جنوبا والجهة الشرقية وعملها أسفر عن توقيض أي عملية تسريب للأسلحة النارية".

ونجحت السلطات الأمنية المغربية في تفكيك خلية إرهابية تابعة لتنظيم داعش، كانت تستهدف "شخصيات عامة وأخرى عسكرية"، حسب ما ذكره مسؤول أمني مغربي الجمعة.

وكشف عبدالحق الخيام، مدير المكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني (المخابرات)، أن التحريات الأولى بينت أن "الخلية الإرهابية كانت تستهدف شخصيات عمومية وعسكرية، ومقرات مصالح الأمن والدرك في المغرب".

وأعلنت السلطات المغربية الخميس تفكيك خلية إرهابية تتكون من 5 عناصر، وتنشط في شمالي المملكة.

وأوضح الخيام، في مؤتمر صحفي، أن السلطات الأمنية المغربية كانت على علم منذ البداية بتحركات أعضاء الخلية، كاشفا أن "الأجهزة الاستخباراتية لها ما يكفي من الخبرة لتتبع الأشخاص المشتبه فيهم الحاملين للفكر المتطرف والأفكار الهدامة".

وعلى الرغم من أن الفكر الداعشي يشكل تحديا أمنيا لجميع الدول، وخاصة المغرب، المتواجد في بوابة منطقة الساحل، إلا أن يقظة أجهزة الأمن المغربية ونجاعة الاستخبارات تجهضان في كل مرة المخططات الإرهابية التي تستهدف استقرار المملكة.

وأكد محمد أكضيض عميد الأمن السابق، والخبير في القضايا الأمنية لـ"العرب" أن العملية التي تم التخطيط لها كانت تستهدف المغرب بكل المقاييس لو تم تنفيذها وكانت ستكون أقوى من

انقسام في مالي على تولي الجيش للسلطة مدة سنتين

أي المجموعة العسكرية، وأن يكون "شخصية مدنية أو عسكرية". كما سيتم إنشاء هيئة تشريعية على رأسها عسكري.

وسيقترح العسكريون الحاكمون و"القوى الحية للأمة" اسم رئيس الوزراء، وكل هذه الهيئات تستمر في العمل حتى إنشاء مؤسسات جديدة بعد انتخابات عامة.

وتنص الوثيقة على أنه "نظرا إلى حجم المهام" والهدف المحدد "إعادة تأسيس الدولة"، وإلى "تعقيد الأزمة" وخطورتها وعمقها، تم تحديد مدة الانتقال "بـ24 شهرا".

وتثير المدة الانتقالية ومسألة الذين سيتولون القيادة والمصالح الخاصة للبعض قبل توزيع المناصب، المرزق من الانقسام بين القوى المالية. ويقول مؤيدو مرحلة انتقالية طويلة بقيادة

مواجهة استمرار الهجمات الجهادية وأعمال العنف بين المجموعات السكانية وعجز الدولة في جميع المجالات. وينص الميثاق، أهم وثيقة ينتظرها المشاركون في "أيام التشاور الوطني" المستمرة منذ الخميس حتى السبت في المركز الدولي للمؤتمرات في باماكو، على إنشاء هيئات انتقالية لسد الفراغ الحالي بعد إسقاط الرئيس ومناصب حكومية شاغرة منذ أشهر وبرلمان تم حله.

وأعد الوثيقة التي تقع في ثمانية صفحات الخبراء الذين عينتهم المجموعة العسكرية ويفترض أن تلخص المشاورات السابقة، وهي تنص على أن يعمل الرئيس في المرحلة الانتقالية، الذي سيؤدي مهام رئيس الدولة، على احترام الميثاق.

ويفترض أن يتم اختيار هذا الرئيس "من قبل اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب"



تفاؤل حذر في مالي

باماكو - اقترح الخبراء الذين عينتهم المجموعة العسكرية الحاكمة في مالي، الجمعة، فترة انتقالية لمدة عامين يقودها رئيس معين من قبلها، قبل عودة المدنيين إلى السلطة في اقتراح يناقشه حاليا مئات المسؤولين المجتمعين في باماكو.

وسدر الاقتراح عن الخبراء الذين عينهم الانقلابيون الذين أطاحوا بالرئيس إبراهيم أبو بكر كيتا في 18 أغسطس الماضي. وينص هذا الميثاق الانتقالي الذي ورد فيه الاقتراح على أن يحكم نظام يلعب فيه العسكريون دورا كبيرا لمدة سنتين.

وتعارض هذه المقترحات مع توقعات جزء كبير من المجتمع الدولي، ولاسيما البلدان المجاورة لمالي والأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي تطالب بعودة المدنيين إلى السلطة، خلال فترة انتقالية لا تتجاوز سنتين على الأكثر بقيادة المدنيين.

وكانت مجموعة غرب أفريقيا أمهلت المجموعة العسكرية الحاكمة حتى الثلاثاء لاختيار رئيس ورئيس للوزراء. وقد فرضت على مالي حظرا تجاريا وماليا.

والميثاق المقترح معروض حاليا على مئات من مسؤولي الجيش والسياسيين والقبائين والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني المجتمعين في باماكو منذ الخميس للبحث في بنود "الانتقال" الذي وعد به العسكريون، ويفترض أنه يعيد المدنيين إلى قيادة بلد يوصف بأنه يعرق تحت تأثير الأزمة الأمنية والسياسية والاقتصادية.

يفترض أن يتجاوز هؤلاء خلافات تزداد حدة بعد أقل من شهر على الانقلاب الذي رحب به الماليون المنهكون في